في فلسفة الامامة والاختيار الديني

أ.د. محمد شقير
أستاذ الإسلاميات/كليّة الدراسات الإسلامية
الجامعة الإسلامية في لبنان

إن من أهم المواضيع التي عنت بها أقلام الباحثين وكانت موضعاً لكثير من الجدل، موضوع الامامة ، بما تحمل من أكثر من بُعد كلامي، فلسفي، تاريخي، فقهي ... وقد قورب هذا الموضوع بأكثر من منهج، تبعاً لاهتمام الباحث واختصاصه، والغاية التي يريد من بحثه .

لكن يبقى ان موضوع الامامة موضوع سياسي– ديني. وإذا كانت مقاربة أي موضوع تتطلب وضعه في بيئته المعرفية الخاصة به، فهذا يعني ان موضوع الامامة ينبغي وضعه في إطار الاجتماع السياسي، والسنن الاجتماعية الحاكمة فيه، ومنطق التحول التاريخي، حتى يمكن لنا معرفة ما الذي ينبغي فعله من قبل القيّمين على أمة ناشئة تمتلك أطروحتها الفكرية، عندما تكون مقبلة على أهم اختبار لها، ألا وهو فقدان قائدها المؤسس، حتى لا تكون عرضة لمخاطر وتداعيات قد تترك أثرها على وجودها، ومستقبلها، ووحدتها، وقدرتها على حمل رسالتها، وسلامة تطبيقها لأطروحتها الفكرية في مختلف أبعادها.

في هذا المورد يوجد بشكل أساس رأيان :

رأي يقول بأن الأمور تترك من قبل القيمين على الأمة للأمة نفسها، تقرر ما تراه مناسباً وتفعل ما تراه صحيحاً ، حتى لو افترضنا في القيمين على الامة الحرص عليها والحكمة في تدبير أمرها ؛ ولذا يذهب هذا الرأي الى ان الرسول محمد (ص) لم يفعل شيئاً فيما يرتبط بمستقبل القيادة في أمته، الذي يعني مستقبل الامة ككل، بل مستقبل رسالتها الدينية وقدرتها على تطبيق أطروحتها الدينية على الوجه الصحيح.

ورأي آخر يذهب الى القول بأنه كان هناك بيان في موضوع الامامة والخلافة من قبل القيمين على الامة، لتحفظ لتلك الأمة وحدتها، وقدرتها على حمل رسالتها، ولتطبيق الأطروحة الفكرية التي تؤمن بها تطبيقاً صحيحاً، وأنه كانت هناك تدابير لتقي الأمة المخاطر والتداعيات الناجمة عن فقدها لقائدها؛ وهو ما ينسجم مع منطق الاجتماع السياسي وضرورات الحفاظ على الأمة وأطروحتها الفكرية وسلامة تطبيقها.

ولذا يذهب هذا الرأي الى ان الرسول محمد (ص) قد بادر الى حسم قضية الخلافة قبل وفاته، واتخذ كافة التدابير التي تكفل تجنيب الأمة تلك المخاطر والتداعيات، إن هي عملت بها وأخذت بأسبابها، وأنه إن وقعت الأمة في المحذور والاختلاف، فليس بسبب نقص في البيان من قبل الرسول(ص)، ولا انه قصر في

التدابير والاجراءات اللازمة لما تقدم، بل لأن الأمة نفسها قد قصرت في الأخذ بتلك الاسباب، والعمل بما أظهره من بيان .

لكن يبقى السؤال حول الأدلة التي يمكن تقديمها على هذا الرأي، وهو ما يتطلب منّا بداية بيان مفهوم الامامة، ثم بيان تلك الأدلة تفصيلاً :

1 – مفهوم الامامة :

المراد بالامامة، تلك القيادة السياسية التي ترتكز على الامامة الدينية[1]، اي على العلم الواقعي بالدين وجملة شروط أخرى، فمن يتولى هنا قيادة اجتماع الدولة، إنما يقوده بناء على الأطروحة الدينية، ومعرفته الصحيحة بتلك الاطروحة، فهو يسعى من خلال قيادته للدولة والأمة الى تطبيق تلك الاطروحة على الوجه الصحيح، الذي يسمح بتحقيق الاهداف والغايات التي يرمي إليها الدين، والقيم التي يسعى الى تفعيلها في المجتمع، والتي من أهمها فعل الاصلاح وإقامة العدل.

2 – أدلة الامامة :

يمكن ان نعرض هنا للأدلة التي تفضي الى نتيجة، مفادها ان الامامة بحسب المفهوم الاسلامي، لا يمكن أن تهمل، وأن تترك للامة، وللاعتبارات المؤثرة فيها، من موازين قوى ومصالح خاصة ورغبات.. لتقرر فيها أمرها، وإنما ينبغي أن يكون تحديد الرأي فيها بيد الرسول (ص) نفسه، بما هو نبي موحى اليه من الله تعالى؛ وذلك للادلة التالية :

الدليل الاول : السنن الاجتماعية والاختلاف:

ان الاجتماع الديني هو كأي اجتماع آخر، من حيث امكانية ان تكون فيه قوى متعددة، يسعى كل منها الى تقوية نفوذه، بل والوصول الى اعلى مراكز السلطة فيه، فاذا لم يكن هناك بيان واضح وحاسم في موضوع السلطة، وكيفية انتقالها، ولم يعمل على تحديد ضوابط، تعمل على لجم اي نوازع، قد تعبر عن نفسها بطريقة غير صحيحة؛ فهذا يعني امكانية دفع ذلك المجتمع الى التنازع، ولربما الاقتتال، من خلال زرع بذرة الاختلاف والشقاق فيه، وتحديداً في قضية غاية في الاهمية كقضية الامامة .

والمجتمع الاسلامي في عهد الرسول (ص) لم يكن استثناءً من طبيعة المجتمعات عامة ، بل كان مجتمعاً ذا بيئة خصبة لوقوع التنازع والاقتتال والاختلاف ...

[1] نلاحظ في هذا السياق التأكيد على تعريف الإمامة بأنها: "رئاسة عامة في الدين والدنيا": الحلي، مناهج اليقين في أصول الدين، تح محمد رضا الانصاري القمي، لا مكان، 1416هـ، ط1، ص289.

أولاً : بدليل ما حصل بعد وفاة الرسول(ص)، من اختلاف وتنازع[1] و...

ثانيا ً: هو مجتمع قبلي بامتياز، ولا نستطيع القول بأنه على مدى عقدين او ثلاثة عقود قد تجرد بالمطلق عن سماته القبلية، من التعصب للقبيلة وزعيمها، الى الاحتمال الجدي لتعبر العصبية عن نفسها من خلال ممارسة العنف المسلح، وغيرها من السمات، بدليل اللغة القبلية والفئوية التي استخدمت بفظاظة بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة، بل والتي كانت تستخدم في حياته، وتظهر مضامينها من النفوس عند أي اختبار يتعرض له المجتمع الاسلامي.

ثالثاً : هو مجتمع يعج بالمنافقين، والطلقاء الذين دخلوا في الاسلام مرغمين، والمؤلفة قلوبهم، وأصحاب المصالح الدنيوية، وخصوصاً في قضية السلطة والامامة .

رابعاً : ان الرسول نفسه قد تحدث عن المرحلة التي تلي وفاته، وعن واقع المسلمين بعده، ببيان يظهر الواقع المتردي للمسلمين، وما سوف يصيبهم من فتن واختلاف، وتنكب عن معاني الدين وتعاليمه[2].

خامساً : ان القرآن الكريم نفسه، تحدث عن انقلاب على الاعقاب ملازم لوفاة الرسول (ص) "وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات او قتل انقلبتم على اعقابكم "[3].

أمام كل ما تقدم وغيره ؛ هل يمكن لقائد حكيم – بل نبي مرتبط بالغيب – حريص على أمته، يعلم واقعها، وما سوف تؤول اليه، ويعرف طبيعة الانقسامات الموجودة في مجتمعه، وما يمكن ان تشكله قضية الخلافة من اختبار قاسٍ لأمته؛ ان يترك هذه الامة، دون ان يبادر الى اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير الآيلة الى تجنيب تلك الامة جميع تلك المخاطر والتداعيات، التي يمكن ان تمس وحدتها، وقدرتها على تحصين

---

1 هو ما سوف نتحدث عنه بدليل مستقل، والبحث معقود هنا لمنطق الاجتماع السياسي وتحولاته.

2 قد نقل عن الرسول (ص) العديد من الروايات التي تحمل هذا المعنى؛ انظر: الترمذي، سنن الترمذي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ج4، ص474.

3 آل عمران، 144.

نفسها من الانقسامات الحادة، وقد تؤدي في موضوع السلطة الى وقوع الاختلاف والتنازع والاقتتال بين مختلف فئاتها ؟

هل يمكن لرسول نعت بالرحمة للمؤمنين والحرص عليهم، ان يترك امته فريسة لكل تلك المخاطر والفتن، دون ان يبادر الى اتخاذ الاجراء الذي يؤسس لإمكانية تجاوزها تلك المخاطر، ان هي عملت بمضمون ذلك الاجراء ولوازمه ؟

هل يمكن لقائد حكيم، عارف، عالم، ذي دراية بالامور ومآلاتها، ان يترك قضية كقضية الخلافة، قد تنفجر، لتترك آثارها على منجزاته، والأهداف التي رسمها لأمته، والآمال التي علقها عليها وحسن تطبيقها لأطروحتها الدينية، دون ان يبادر الى حسم تلك القضية، بما يؤدي الى اقفال الباب أمام تلك الآثار، وتداعيات الاختلاف[1]؟

ان الرجل العادي فيما لو ترك مؤسسة عادية لسفر او غيره، يبادر الى اتخاذ ما يلزم من ضمانات وتدابير لمنع وقوع الاختلاف بين العاملين لديه، ولحفظ مؤسسته، واستمرارها في عملها وسلامتها .. فكيف برسول رحيم حكيم، وقد ترك خلفه أمة وسطا، وديناً خاتماً ؛ فهل يترك تلك الامة، دون ان يتخذ جميع ما يلزم من تدابير، لحفظ أمته، وضمان وحدتها، ودرء المخاطر والفتن عنها وحسن تطبيق أطروحتها، ولعدم تحوّل قضية الامامة – السلطة الى عامل تفجير يؤدي الى تصدّع الأمّة من الداخل ؟

الدليل الثاني: دليل تطبيق الدين:

إن أية أطروحة فكرية، ذات أبعاد مختلفة سياسية واجتماعية وقانونية وأخلاقية تربوية وعبادية .. يتوقف حسن تطبيقها على وجود عناصر متعددة، تكفل حسن التطبيق، وتعمل على تحقيق الاهداف المتوخاة من ذلك التطبيق وصحته .

ومن أهم تلك العناصر وجود العارف بتلك الاطروحة معرفة صحيحة وحقّة، العالم بجميع حقائقها ومضامينها وأبعادها وأهدافها علماً صحيحاً لا خطأ فيه، والذي يتوفر فيه الدافع المخلص والحرص الشديد على سلامة التطبيق وصحته، فضلاً عن المعرفة بالواقع المراد تطبيق الأطروحة فيه .

---

[1] ان الكثير من النصوص التاريخية يحمل هذا المعنى، بأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة آنذاك، تحمل في طياتها امكانيات جدّية واحتمالات مرتفعة للإختلاف والتنازع، مما كان يستدعي التفكير الجدي بحسم موضوع الخليفة اللاحق من قبل الخليفة السابق، وعدم ترك الخلافة للامة او لفئات فيها، بما يؤدي الى اشعال فتيل التنازع بينها، وقد مارس العديد من الحكام المسلمين فعل تعيين الخليفة اللاحق بأنفسهم للمبررات نفسها، سواءً في عهد الخلافة الأولى ام غيره؛ ومن هنا كان الأولى برسول الله فعل ذلك، وهو باعتقادنا انه قد فعل. انظر: السبحاني، الالهيات، قم، المركز العالمي للدراسات الاسلامية 1412هـ، ط3، ج4، صص68–70.

وهذا ينطبق بشكل كامل ودقيق على الاطروحة الاسلامية، التي هي ذات ابعاد مختلفة : سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تربوية، دينية، تشريعية .. متداخلة ومترابطة فيما بينها، بطريقة يؤثر كل بُعد فيها على بقية الابعاد، والتي هي – أي تلك الاطروحة – أيضاً ذات أهداف متعددة، ومقاصد شتى، ولكن في الوقت نفسه مترابطة ومنسجمة .

ويتوقف بلوغ تلك الاهداف والمقاصد على صحة تطبيق تلك الاطروحة، والعمل الصحيح بمضامينها ومعانيها، والا فان الخطأ في فهم الاطروحة الاسلامية ومصدرها (القرآن والسنة)، سوف يؤدي الى الخطأ في التطبيق ، وهذا الخطأ في التطبيق، سوف يؤدي الى الوقوع في كثير من المفاسد في مختلف المجالات من اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها، كما سوف يؤدي الى حرمان الامة من كثير من المصالح والفوائد، التي تترتب على صحة التطبيق وسلامته ، وسوف يمنعها من بلوغ تلك المقاصد والاهداف، التي تترتب على حسن التطبيق ودقته.

في المقابل، فإن الخطأ في التطبيق قد يترك أثره أيضاً على الفهم؛ في علاقة جدلية تقود مع مرور الزمن الى نتائج نظرية – عملية لا يمكن تفاديها، باعتبار ان طبيعة التطبيق للدين وكيفيته، قد تؤدي الى ايجاد بيئة (اجتماعية – ثقافية...) تلقي بثقلها على كيفية فهم النص الاسلامي وإدراكه ، إذ انّ من يريد أن يفقه النص، لن يكون من السهل عليه أن يمارس عملية فقه النص، متحرراً بشكل كامل من تأثيرات بيئته وثقلها المفروض عليه، وهو ما يؤدي – مع مرور الزمن – الى عملية اجترار مستديمة للتطبيق الخاطىء، لكن هذه المرة أيضاً على المستوى النظري، مصحوباً بكثير من التبريرات، التي سوف تحاول ان تلقي بمشروعيتها الدينية على ذلك الفهم – التطبيق ، مع كونه مخالفاً لحقيقة الدين وواقعيته .

وعليه، اذا كان لتطبيق الاطروحة الاسلامية في الاجتماع الاسلامي، كل تلك الاهمية، على اكثر من مستوى: اجتماعي وثقافي ومعرفي وتشريعي ... فمن الضروري عندها، أن يكون هناك مزيد من الاهتمام والعناية بقضية الامامة؛ لانها هي الاساس في حسن تطبيق الدين وتعاليمه، وفي صحة التجربة الاسلامية[1] ومساراتها؛ ولا أعتقد أنه يخفى على أي عارف ما للامامة من دور أساس ومحوري في سلامة تطبيق الاطروحة الاسلامية وصحته، اذا كانت تستجمع الشروط والمواصفات اللازمة والكافية لتحمل أعباء تلك المسؤولية، في حين ان أي خلل في تلك الشروط والمواصفات سوف يترك أثره على سلامة التطبيق ودقّته وسينتج عنه الكثير من السلبيات والمفاسد على أكثر من مستوى اجتماعي وغيره.

[1] ليس المراد بالتجربة معناها العلمي، بل هي في هذا البحث بمعنى الفعل الخارجي.

ولذا ما يمكن ان ننتظره من رسول الاسلام محمد (ص) – وهو الموصوف بعلمه وحكمته وحسن تدبيره وحرصه على امته ورسالته وحسن تطبيقها – ان يبادر الى حسم الرأي في موضوع الامامة، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : لم يكن هناك فصل بين كل من الامامة الدينية – المعرفية، وبين الامامة السياسية؛ فمن يتولى احداهما، يتولى الأخرى حكماً، من دون حاجة الى جعل آخر، ولذلك الحرص على احداهما يقتضي الحرص على الاخرى، لتلازمهما على مستوى الفعل والممارسة، فمن يتولى فهم الدين هو الذي يتولى تطبيقه، والعكس صحيح ايضاً؛ ومن هنا لا بد من تحديد من يتولى الامامة السياسية، وقيادة التجربة الاسلامية، لانه هو الذي يمتلك صحة الفهم وتتوقف عليه سلامة التطبيق .

ثانياً : على فرض الفصل بين الامامة الدينية – المعرفية وبين الامامة السياسية، مع ذلك لا بد من تحديد الرأي في الامامة السياسية، لانها هي التي بيدها العمل بما تراه صحيحاً او خاطئاً، وهي التي تقرر ما الذي ينبغي فعله من عدمه؛ وهذا الذي كان يُمارس في مجمل التاريخ السياسي والاسلامي، حيث كان الخليفة هو من يتخذ القرار، ويحسم الرأي في نهاية المطاف، وهذا يعني ضرورة العناية بموضوع الامامة السياسية، لضمان سلامة التطبيق، وايصال التجربة الاسلامية الى مقاصدها .

ثالثاً : ان عملية التطبيق تترك أثرها على الفهم نفسه، من ناحية انها تكوّن بيئة اجتماعية ثقافية ... متماهية مع طبيعة التطبيق المعتمد للفهم الديني، وهذه البيئة تلقي بظلالها على اية عملية فهم مستجدة للدين، ما يعني ان عملية التطبيق هي ذات مردود نظري– معرفي غير مباشر، يرتبط بفهم الدين نفسه؛ هذا ان لم نذهب الى احتمال التأثير المباشر للسلطة – الامامة على الفهم الديني، ان ارادت انتاج فهم خاص للدين ينسجم مع مصالحها او رغباتها؛ وهو ما يتطلب ضرورة العناية بالامامة السياسية لتأثيرها في عملية الفهم الديني، وبالتالي في صحة التطبيق المستديم للدين وسلامته.

وعلى ما تقدم، اذا كان الرسول محمد (ص) يمتلك كل ذلك الحرص على صحة تطبيق الاسلام ودوامه، وهو ما يتوقف على كثير العناية بقضية الامامة، وابداء القول الفصل فيها؛ فسيكون من المنتظر ان يبادر الرسول (ص) الى تحديد من لديه المعرفة الصحيحة والعلم الواقعي بالأطروحة الدينية، وأهدافها وقيمها، ومن هو الاكثر أهلية، علماً وخُلقاً وحكمة وتدبيراً ودراية بالامور...، ليقود عملية تطبيق الدين بشكل صحيح، وبأفضل طريقة توصل الى مقاصده وأهدافه؛ وهو – أي الرسول (ص) بما هو نبي موحى اليه–

الاعرف برجال أمته وسجاياهم وصفاتهم وكمالاتهم واخلاقهم .. ومن هو أصلح منهم لتولي الامامة من عدمه[1] ؛ فمن الطبيعي عندها ان يبادر الرسول (ص) الى التعبير عن حرصه وعلمه، من خلال اختيار الامام الذي يكون أفضل، وأكثر قدرة وأهلية من غيره لقيادة التجربة الاسلامية، وإيصال الامة الى أهداف الدين ومقاصده .

الدليل الثالث : نهضة الأمة ومستقبلها الحضاري :

بمعزل عن قضية الاختلاف وما يمكن ان يترتب عليها، الا يمكن لنا ان نقول بأن الرسول (ص) قد عنى بمستقبل امته ورسالته على كافة الصعد، وانه كان يهيىء تلك الامة للاستمرار في قوتها ونهضتها، وفي قدرتها على حملها اعباء الرسالة، وانه كان يعدّ كل ما يلزم لتسير أمته في سلم تطورها الحضاري، ونموها في مختلف المجالات، والذي يقوم على تطبيق تلك الرسالة (الدين) بكل معانيها ومضامينها، تطبيقاً صحيحاً ، والعمل الصحيح بجميع ما جاء فيها؛ الا تشكل السلطة المرتكز الأهم في صحة تطبيق الدين، وقوام ذلك المستقبل، والعامل الاساس في تحديد مساره، ورسم معالمه، وبناء مداميكه؟ ألا يمكن القول إن السلطة اذا كانت سلطة تحمل المواصفات اللازمة من علمية وخلقية وعقدية وغيرها، فانها ستكون اكثر قدرة على ايصال الامة الى اهدافها وبناء مستقبلها، وانها ان كانت تفتقد الى تلك المواصفات، او الى شيء منها، فان ذلك سيترك اثره على مجمل مستقبل الامة، ورسالتها، واستمرار نهضتها، وتطورها، وتقدمها في مختلف الميادين؟

أولاً: لأن السلطة اذا كانت صالحة، راشدة، حكيمة، عادلة.. فستقود الأمة الى مستقبل أفضل وحال أسمى؛ وتستطيع ان تسير بها الى الاهداف المنشودة.

ثانياً : ان منظومة الحكم في مواصفاتها يجب ان تكون متقدمة على مجتمعها، حتى يمكن ان تقود ذلك المجتمع الى الافضل، باعتبار ان نهج الحكم وأداءه هو تعبير عن مكنون الحاكم وخصائصه، فبمقدار ما يكون متقدماً في مواصفاته، بمقدار ما يكون في حكمه اكثر قدرة على أخذ الأمة الى حال أفضل.

[1] ان الامامة عندما يكون لها ذلك البعد الذي يرتبط بالعلم الواقعي والصحيح بالدين فسوف تكون مورداً لاختيار الله تعالى، وما الرسول (ص) الا معبّر عن هذا الاختيار، يقول تعالى: "اني جاعلك للناس اماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين" (البقرة، 124) أي ان الامامة هي عهد الله تعالى وليست عهد البشر، ويقول تعالى: "بلّغ ما أنزل اليك من ربّك" (المائدة، 67)

ثالثا ً: ان اي خلل او نقص في مواصفات الحاكم، سوف يؤدي الى خلل في اداء الحكم، بل الى الانحراف في الثقافة السياسية والثقافة الاجتماعية السائدة، مما يؤدي الى أكثر من انحراف في العديد من مناحي الحياة الاجتماعية وعلاقاتها.

رابعاً : ان اي خلل في اداء الحكم ونهجه، قد يتسلل الى التراث الاسلامي، مما يؤدي الى خلل بنيوي في العقل السياسي الاسلامي وبنيته النظرية.

ألا يستلزم ما تقدم أن يعنى رسول الله (ص) بقضية الامامة وسلامة السلطة ؟ أي أن يبادر الى اتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن المجيء بسلطة تحمل تلك المواصفات والامكانيات، التي تتيح لها القيام بذلك الدور، الذي يقود الى بناء مستقبل الامة، كما يريده قائدها المؤسس، ولتحقق الاهداف التي رسمها لها، ولتعمل على بلوغ الغايات التي اراد ؟

فإذا كان للسلطة ومواصفاتها كل ذلك الدور في مستقبل الامة الحضاري والديني، الا ينتظر من الرسول (ص) – بما هو نبي موحى اليه– ان يكون له بيان واضح وجلي في موضوع السلطة، يسهم في وضع الامة على الطريق الصحيح المؤدي الى بلوغها اهدافها وغاياتها، وهو الحريص على مستقبل تلك الامة وتطورها، وحسن تطبيقها لأطروحتها الدينية، وحملها لاعباء الرسالة، وهو ايضاً العارف بامته بظروفها واوضاعها وانقساماتها وبطبيعتها القبلية وقرب عهدها بالاسلام، وهو ايضاً العارف برجالاتها ومنشئهم وصفاتهم واخلاقهم ومؤهلاتهم وقدراتهم وامكانياتهم العلمية وغيرها، حيث عايشهم وعاشرهم واختبرهم في مواطن شتى .. فهل يمكن والحال هذا، ان لا يكون للرسول (ص) – بما هو نبي موحى اليه– بيان واضح وحاسم في قضية السلطة، يعبر عن حرصه على مستقبل امته حضارياً، ودينياً، بطريقة تؤسس لامكانية استمرار تلك الامة في تطورها ونهضتها وتقدمها في كافة الميادين؟

الدليل الرابع : طبيعة الدين

إن الدين اذا كان ديناً شاملاً لمختلف القضايا، ومختلف المجالات والميادين؛ كيف يمكن لهذا الدين ان يهمل بيان إحدى أهم القضايا التي ترتبط بها ارتباطاً جوهرياً، وهي قضية الامامة بجميع تفاصيلها ومسائلها!؟

أولا ً: لأن الامامة هي ايضاً شأن ديني، يرتبط ببيان حقائق الدين ومعارفه وحفظه ..

وثانياً : على فرض انها شأن دنيوي بحت ، لكن تطبيق الدين يقوم عليها، ولديها تأثير كبير على الشأن الديني ومختلف القضايا ذات الصلة ، ولذا هي ترتبط – حتى بناء على هذا الفرض– ارتباطاً جوهرياً بالدين واهدافه ووظائفه .

ثم ان ديناً يعنى بمجمل التفاصيل والدقائق التي ترتبط بمختلف القضايا والميادين؛ كيف ينتظر منه ان لا يعنى بواحدة من أهم القضايا التي ترتبط بالدين والاجتماع الديني، وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ما فرطنا في الكتاب من شيء"[1] ، وقال: "ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء"[2]؛ فكيف لا يفرط في الكتاب من شيء، ويفرط بواحدة من اهم القضايا التي تعني المسلمين ومستقبلهم ووحدتهم واجتماع كلمتهم؛ كيف يكون الكتاب تبياناً لكل شيء، ولا يبين واحدة من اخطر القضايا التي ترتبط بصحة تطبيق الدين، وسلامة تطبيق الاطروحة الاسلامية، والوصول الى اهدافها في الاجتماع الانساني، بل ترتبط –في بعض جوانبها– ببيان الدين بشكل صحيح بياناً يلامس حقيقته وواقعه، كما ترتبط بحفظه وحسم الاختلاف في تفسيره؛ واذا كان الدين قد عنى، فلا بد ان تكون عنايته عناية مستوعبة لكل القضايا والتفاصيل، التي ترتبط بالامامة ومختلف شؤونها ومسائلها .

وعليه اذا كان الدين قد عنى بقضية الامامة، وبالتالي اذا كان الرسول (ص) –بما هو نبي موحى اليه– قد أبان ما يرتبط بتلك القضية من مسائل وتفاصيل، بما فيها ما يرتبط بالخلافة، ومواصفات الامام، وكيفية اختياره؛ الا ينتظر عندها من رسول الله (ص) ان يبادر بنفسه الى ممارسة هذا الامر، ويتم عملية الاختيار، بناءً على تلك المواصفات وتلك الكيفية ؟ أليس هو المعني بأن يتم هذا الامر؟ الم يعهد منه في مختلف القضايا ذات العلاقة بالاجتماع الديني (سياسة ، اجتماع...) انه اول المبادرين والمسارعين الى تطبيق بيانه الديني (بالمعنى الاجتماعي)، وانه كان على رأس امته والقائد لها في مختلف تلك القضايا والشؤون ؟ اليس هو الاحرص على امته ؟ أليس هو الأعرف بشؤون تلك الامة وواقعها وظروفها ؟ اليس هو الاعلم برجال امته؟ اليس هو الاقدر على ممارسة البيان الديني في التعيين وكيفيته؟ الم يعهد منه مبادرته الى تقديم بيان تطبيقي للدين، لما للتطبيق من قدرة على بيان القضايا الدينية بطريقة اكثر وضوحاً، وأقرب الى الفهم، وابعد عن التأويلات التي قد تجنح عن حقيقة الدين وغاياته؟

ألا يحتاج الامر – حيث لا سابقة له في الاسلام – الى ان يبادر الرسول (ص) بنفسه الى تقديم السنة التطبيقية والعملية لذلك الامر، والنموذج الصحيح لذلك البيان ، حتى لا يدع مجالاً لاي التباس او شك او اختلاف او تنازع .. في قضية غاية في الخطورة والأهمية، كقضية الامامة؟

---

[1] الأنعام، 38.

[2] النحل، 89.

لقد حرص الرسول(ص) على تعليم المسلمين كافة الامور التي ترتبط بشؤون دينهم، وابرزها في سيرته وسنته وحياته العملية ، فهل يعقل الا يفعل الشيء نفسه في قضية الامامة وخلافته، وهي قضية في غاية الأهمية بحسب المعايير والاهداف الدينية، وقد كان قادراً على ذلك، وكانت كل الدوافع لفعل ذلك موجودة، وكل المخاطر لعدم الفعل متوفرة ؟

الدليل الخامس: وهو الدليل التاريخي:

وما نقصده بهذا الدليل، هو ما حصل في التاريخ الاسلامي، عقب وفاة رسول الله (ص)، من تشرذم، واختلاف، وتقاتل، وتمزق أصاب جسد الامة الاسلامية؛ حيث ان السبب الأساس الذي أدّى الى حصول ما تقدم هو قضية الخلافة – الامامة[1] ؛ والسعي الى استخدام الدين وفهمه لاثبات مشروعية هذا الاتجاه او ذاك. إن مسألة الامامة (السلطة) والسعي الى الامساك بها؛ كانت من أهم الأسباب التي أدّت الى إشعال فتيل الاختلاف بين المسلمين في العهود الاسلامية الأولى، ذلك الاختلاف الذي ما زالت تداعياته تجتر نفسها الى الآن. ألا يشكّل ما حصل في التاريخ الاسلامي، وما زال يحصل الى الآن؛ دليلاً إضافياً على أن قضية الامامة السياسية ما كان يجب أن تترك من قبل الرسول (ص) نفسه، وهو باعتقادنا أنه لم يغفل، أي لم يترك هذه القضية دون بيان وعلاج.

كما ان عودة الى التاريخ الديني ما قبل الاسلام، تثبت ان المراحل التي اعقبت العديد من الانبياء، الذين تركوا امة خلفهم، كانت تتسم بكثير من الاختلاف، الذي كان يأخذ في مراحل ما أبعاداً دينية (مذهبية)، ليتموضع في الاطار الاجتماعي، متخذاً أكثر من بُعد، يقوم في فحواه على مختلف العصبيات الجمعية والطبيعة القبلية، بغض النظر عن طبيعة التسميات والتمظهرات التي قد تأخذها في اجتماعنا المعاصر، حيث ان قضية السلطة كانت من أهم موارد ذلك الاختلاف وأسبابه؛ بغض النظر عن الأهداف التي تكمن خلف السعي للامساك بالسلطة وامتلاكها.

إن ما حصل في التاريخ الاسلامي، ليس استثناءً ممّا حصل في التاريخ الديني عامة، بل هو نسخة مشابهة له، لاننا نتحدث عن دين لن يبقى في بطون الكتب واوراقها، بل سوف يتموضع اجتماعياً ، ساعياً الى تغيير العديد من المفاهيم الاجتماعية والعقدية والانظمة والعادات والتقاليد وطبيعة العلاقات .. مما سوف يؤدي الى الاصطدام باعتقادات بعض الفئات وتقاليدها ومصالحها وأهوائها .. ولذا قد تعمل هذه الفئات على مواجهة هذا الدين، ومواجهة عملية التغيير التي يسعى اليها بشكل مباشر؛ حتى اذا ما شعرت بأن هذا الدين

[1] يقول الشهرستاني في كتابه الملل والنحل: "وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة، اذ ما سل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الامامة في كل زمان". (الملل والنحل، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص 24)

قد فرض نفسه، وانها باتت غير قادرة على تحقيق أهدافها من خلال هذا النوع من المواجهة؛ فإنها قد تلجأ الى أنواع أخرى من تلك المواجهة، تعتمد أسلوب النفاذ الى السلطة ومحاولة الامساك بها ان استطاعت.

وعليه، لا يمكن ان ننتظر من العقل الديني ان يكون لا إبالياً تجاه مجريات التاريخ ومؤدياته، في قضايا تعتبر في دائرة اهتمام الدين، وتحديداً في قضية السلطة والامامة.

لا يمكن لهذا العقل الديني ان يدير ظهره لتلك العوامل، التي تتربص بالاجتماع الديني، لتعيده الى تلك الاوضاع والافكار والمفاهيم، التي تتنافى ومضامينه وأهدافه.

لا يمكن لهذا العقل الديني أن يكون متفرجاً امام ما يدركه من محاولات سوف تلتف على رسالته الدينية، لتقدم تفسيراً لها يتعارض مع جوهر الدين وحقيقته.

ان الدين كما هو معني بإيصال الرسالة الى الناس، هو معني باستمرارها بينهم، اي باستمرار تفسيرها وبيان مضامينها، كما أراد صاحب تلك الرسالة، لا كما يشتهي بعض فئات الناس من أصحاب المصالح والاهواء، وهو معني بالحفاظ على معاني تلك الرسالة من عوامل التحريف، التي تعمل على قلب تلك الرسالة عن اهدافها ووظائفها في الاجتماع البشري؛ ومن هنا أيضاً تنبع ضرورة الاهتمام بالامامة السياسية لما لها من دور أساس في الحفاظ على الأطروحة الاسلامية (ورسالة الاسلام) وصحة تفسيرها وسلامة تطبيقها اذا كانت تستند الى الامامة الدينية ومعرفتها الحقّة بالدين. أما اذا كانت السلطة مفارقة للامامة الدينية والمعرفة الصحيحة بالدين فلن تقتصر عندها على التطبيق الخاطئ للأطروحة الاسلامية، بل سينتج عما تقدّم قيامها بتقديم تفسير خاطئ للدين وتسبيبها لأنماط اجتماعية وثقافية و... تجافي حقيقة الدين وأهدافه الواقعية وقيمه الصحيحة.

نعم، لقد حصل ما حصل في التاريخ الاسلامي من اختلاف، وتنازع، وتفرق، وتقاتل وغيره؛ فلو قلنا ان الرسول لم يبادر الى اتخاذ ما يلزم لدفع ما تقدم من محاذير ومخاطر، من خلال حسم قضية الامامة وخلافته، عندها لوقع اللوم عليه، ووصل العتب اليه؛ اما اذا قلنا بأنه بلّغ ما أُنزل اليه من ربه، وبالغ في بيان ما وجب من خلافته، وتحديد من هو الخليفة بعده؛ فإن اللوم لا يقع عليه، ولا يمكن ان تصل يد النقد اليه، بل عندها ندخل في بحث آخر، في الاسباب والعوامل التي أدّت الى اعراض الأمة عن العمل ببيان النبي، ولزوم أمره وطاعته.

ان كل ما تقدم من الادلة التي ذكرت، ألا يتطلب أن يبادر رسول الله (ص) – بما هو نبي موحى اليه– الى اختيار من هو أهل، بل من هو أفضل للقيام بهذا الدور – والذي هو غاية في الاهمية والخطورة بحسب الفهم الديني – من صون الدين وحفظه، وحماية تعاليمه ورسالته، من أن تمسّها يد التحريف والتبديل، والحفاظ على قيمه ومفاهيمه حيّة ومصونة في الاجتماع الديني، بل والحفاظ أيضاً على هذا الاجتماع

الديني من الاختلاف والتفرقة والتنازع والتقاتل، وقيادة الامة الى الاهداف الواقعية التي يريدها الدين، من خلال حسن تطبيق الاطروحة الدينية بجميع مفرداتها ومعانيها، تطبيقاً صحيحاً وحقاً، يتيح استمرار الامة في نهضتها وتطورها وبلوغها الغايات التي تسعى الى الوصول اليها؟

ألا يتطلب ما تقدّم أن يبادر الرسول (ص) بنفسه الى حسم هذا الامر، لأنه الأقدر على تحديد من هو الافضل للقيام بهذا الدور، وهو المرتبط بالوحي، ولأنه الأحرص على أمته، والأشفق على مستقبلها، واستمرار رسالته فيها، وصحة تطبيق الأطروحة الدينية لديها؛ ولأن حكمته تدعو الى اعتماد جميع ما يلزم لاستمرار تلك الرسالة، بمعانيها الحقة، ومضامينها الصحيحة، ومفاهيمها التي أراد .

وهذا البيان يجب ان يكون على قدر من الوضوح، والتعدد، وبأساليب تجعل من هذا البيان بياناً قادراً على تجاوز عوامل الوضع والتحريف والتبديل .. ولذلك يمكن لنا ان نتحدث عن اكثر من أسلوب، يؤدي الى تلك النتيجة :

1 – أن يكون البيان بياناً مباشراً، بأن من يجب ان يتولى الامامة الدينية هو فلان، ثم نفهم بدليل عدم الفصل بينهما، انه يتولى ايضاً الامامة السياسية؛ وقد يكون الأمر عكساً، بأن يكون البيان مفيداً للامامة السياسية، ثم بدليل عدم الفصل، نفهم انه يتولى أيضاً الامامة الدينية .

2 – أن يحمل البيان معنى الخلافة لرسول الله (ص)، من دون ان يقيد هذه الخلافة بقيد ما، وبما ان خلافة رسول الله (ص) شاملة للامامتين الدينية والسياسية، فنفهم من اطلاق ذلك البيان وعدم تحديده بامامة معينة، انه شامل للامامتين الدينية والسياسية .

3– أن يحدد البيان المواصفات التي يجب ان يتصف بها من يتولى الامامة الدينية او السياسية، او كليهما؛ ثم يأتي بيان آخر ليقول بأن فلان من الناس يتصف بهذه المواصفات، التي تنسجم مع قائمة مواصفات الامامة الدينية او السياسية، او كليهما؛ مما يعني انه هو من يجب ان يتولى الامامة الدينية او السياسية، وبالتالي كليهما[1].

وأخيراً، لا بد من الالفات الى النقاط التالية :

أولاً : ان جوهر القضية في الادلة السابقة، يكمن في صحة تطبيق الاطروحة الدينية، تطبيقاً يلامس حقيقة الدين وواقعية اهدافه وقيمه، وهو ما يؤدي الى سد باب الاختلاف والتنازع والى التأسيس لنهضة الامة ومستقبلها الحضاري، الذي يتماهى مع حقيقة الدين ومساراته، ويعمل على ايصال الامة الى المصالح

[1] ونحن نعتقد ان الرسول (ص) قد اعتمد كل هذه الأساليب والطرق لبيان من يكون الخليفة بعده. ويمكن لمن يستقرئ الروايات التي نقلت عنه (ص) أن يصل الى انه (ص) قد حسم قضية الخلافة والامامة من بعده.

الواقعية الكامنة في حسن تطبيق الدين، ويبعدها عن المفاسد الواقعية المتأتية من الانحراف عن سلامة تطبيقه؛ كل ذلك ان عملت الامة بتوجيهات الدين والتزمت بمفرداته، وخصوصاً في قضية الامامة لأنها الأساس الذي ترتكز عليه كل الغايات والوظائف التي ذكرنا.

ثانياً : عندما يكون الموضوع مرتبطاً بتطبيق الدين، لا بد أن يكون هذا التطبيق تطبيقاً يحاكي حقيقة الدين. وهو ما يستلزم أن يكون ذلك التطبيق عن علم بحقيقة الدين، أي أن من يتولى تطبيق الأطروحة الدينية (الامام) ينبغي أن يكون عالماً بحقيقة الدين علماً لا يشوبه خطأ ولا يعتريه شك، وهذا العلم لا يتأتى الا من خلال "العلم اللدني" الذي يحصل بتعليم من الله تعالى "وعلّمناه من لدنا علماً"[1]؛ والذي تتوفّر فيه هذه الصفة لا تتحصل معرفته ولا اختياره من الناس، وإنما يكون اختياره من الله تعالى "اني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين"[2] حيث إن الامامة هنا هي عهد الله تعالى وليست عهد البشر.

ثالثاً : من خلال ما تقدّم، يمكن الاطلالة منهجياً على موضوع الامة، لأنه إذا كان التطبيق الحق للدين، والتطبيق الصحيح للاطروحة الدينية، هو الاساس الذي تترتب عليه كافة النتائج المطلوبة. فهل الامة تملك تلك المعرفة التي تلامس حقيقة الدين، وواقع اهدافه وقيمه، وهل تملك بالتالي القدرة على التطبيق الصحيح والواقعي والموّحد للدين، أم هل تستطيع أن تمارس الاختيار الصحيح لمن يملك تلك القدرة وتلك المعرفة؟ ام انه يمكن القبول بفكرة ان الله تعالى منحنا هذا الدين بعظمته وشموليته، ولكنه لم يمنحنا السبل الآيلة الى تطبيقه تطبيقاً صحيحاً، يصيب حقيقة أهدافه وقيمه؟ فالقول بأن الله تعالى قد أعطانا هذا الدين العظيم لتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ثم لم يمنحنا الآلية التي تكفل ذلك التطبيق؛ هو قول خلاف الحكمة، ولا يمكن للعقل الديني ان يقبل بما ينافيها.

رابعاً : إن تطبيق الاطروحة الدينية في الاجتماع السياسي، يجب أن ننظر اليه من خلال خصوصية الاطروحة الدينية من جهة، وسنن الاجتماع السياسي ومنطقه من جهة اخرى، اي من خلال كون تلك الاطروحة متموضعة في الاجتماع السياسي وخاضعة لسننه؛ وعليه، لا يمكن للقيّم على تلك الاطروحة – وهو الرسول (ص) بما هو نبي موحى اليه من الله تعالى – إلا ان يكون سيد العقلانية السياسية – الدينية وعلى رأسها، أي لا يمكن ان يكون اداء الرسول وفعله، فيما يرتبط بمستقبل امته ووحدتها ودرء

[1] الكهف، 65.

[2] البقرة، 124.

الفتن عنها وسلامة تطبيق الدين وأطروحته تطبيقاً صحيحاً وحقاً، الا منسجماً ومتماهياً مع تلك العقلانية السياسية – الدينية وحكمتها ولوازمها، في موضوع قيادة الأمة، والامامة الدينية والسياسية من بعده.
وعليه وان مارسنا نوعاً من التفكيك بين الامامتين الدينية والسياسية وانطلقنا منهجياً من السياسية، لكن لا يمكن معالجة الامامة السياسية بمعزل عن لحاظ الامامة الدينية وغاياتها في تطبيق الاطروحة الدينية تطبيقاً حقاً وصحيحاً، حيث تشكّل الامامة السياسية الوجه التطبيقي للامامة الدينية في الاجتماع السياسي.

خامساً : بناءً على ما تقدّم لا بد من القول ان المعالجة المنهجية الصحيحة لموضوع الامامة السياسية تتطلّب أن ترتكز هذه الامامة على الامامة الدينية، أولاً بمعنى عدم الفصل بينهما، وثانياً ان الامامة الدينية تحتاج الى السياسية لبلوغ مؤدياتها وغاياتها، وثالثاً ان السياسية تستلزم الدينية لأنه لا يمكن الحديث عن التطبيق الحق للدين الا بناءً على المعرفة الحقة بالدين[1].
ولذلك لا يصح البحث في موضوع الامامة السياسية اذا ما حصل فصل منهجي بينها وبين الامامة الدينية. بل لا بد من حسم الرأي في الامامة الدينية ليبنى عليه فيما يرتبط بالامامة السياسية.
وإن هذا التفكيك الذي مارسناه بين الامامتين الدينية والسياسية هو تفكيك وظيفي وليس تفكيكاً منهجياً. أي انه رغم ضرورات الوصل بينهما منهجياً يمكن القول ان الامامة الدينية تمثل المعرفة الحقة للأطروحة الدينية (بالاضافة الى مؤدياتها)، أما الامامة السياسية فتمثّل التطبيق الحق لتلك الأطروحة وقيمها وأهدافها.

سادساً : إن هذه الرؤية التي قدّمناها، تدفع ما ذكره بعض المستشرقين، من أن الرسول (ص) كان ميّالاً الى ترك الأمور على ما هي عليه، وعدم العناية بمستقبلها ومآلاتها، مؤيداً ذلك بما ادعاه من انه قد اشتهر عن العقلية العربية بأنها تتميّز بعدم الالتفات الى المستقبل والتخطيط له، وان تفكيرها يقتصر على اللحظة التي تعيش، ولا يتعدّاها الى ما هو آت من أيام، وما تحمله من أحداث. ليقول بأن الرسول محمد (ص) فعل ما ينسجم مع هذه العقلية، عندما لم يُعنَ بقيادة أمّته من بعده وعندما أهمل قضية الامامة لما بعد وفاته[2].
والجواب إن الرسول محمد (ص) لم يهمل قضية الامامة بعده، وانه قد عنى بها بما تستحقه من عناية؛ ولكن لم يحصل دائماً أن التزمت الأمة ببيان أنبيائها ووصاياهم، وليس من الصحيح منطقياً أن

---

[1] قد سلكنا هذا الطريق في هذا البحث فبدأنا بالسياسية لننتهي بالدينية، بناءً على التلازم بينهما في الفهم الديني.

[2] يقول المستشرق الفرنسي بلاشير: "إن ميل الرسول وأصحابه الى ترك الأمور على ما هي عليه، يؤيده ما اشتهر به العرب من أنهم لا يفكّرون الا في الحاضر، ولا يهمّهم المستقبل.. يؤيد ذلك عدم تعيين خليفة له". Blachère (R), Introduction au Coran, Paris, 1947, p16. عن: الحاج ساسي سالم، نقد الخطاب الاستشراقي، بيروت، دار المداد الاسلامي، 2002م، ط1، ج1، ص320.

يستفاد من عدم التزام الأمة أو أغلبها ببيان ديني ما، أن نبيّها لم يبيّن؛ لأنه من الممكن انه قد فعل، ولكن الأمة لم تلتزم ببيانه، وهو ما نعتقد انه حصل في موضوع خلافة رسول الله (ص).